

تعديل، ليعكس الواقع الإرتري (المادة 31-35)

من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

Snitt Festival Eritrea - Denver, Colorado, USA - 04-08 July 2018

مهرجان Snitt ارتريا

دنفر ، كولورادو ، الولايات المتحدة الأمريكية

04-08 يوليو 2018

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان — وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان — صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد، و للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم.

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كان من الجوهرى تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول،

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة 1.

يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة 2.

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته.

المادة 3.

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه.

المادة 4.

لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويُحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

المادة 5.

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

المادة 6.

لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يُعترف له بالشخصية القانونية.

المادة 7.

الناس جميعاً سواءً أمام القانون، وهم يتساوون في حقّ التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقّ التمتع بالحماية من أيّ تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أيّ تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة 8.

لكل شخص حقّ اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أيّة أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إيّاه الدستور أو القانون.

المادة 9.

لا يجوز اعتقال أيّ إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة 10.

لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحقّ في أن تُنظر قضيته محكمةً مستقلةً ومحايدةً، نظراً مُنصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أيّة تهمة جزائية تُوجّه إليه.

المادة 11.

- (1) كلُّ شخصٍ متَّهمٍ بجريمة يُعتَبَرُ بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية تكون قد وُقِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.
- (2) لا يُدانُ أيُّ شخصٍ بجريمة بسبب أيِّ عملٍ أو امتناع عن عملٍ لم يكن في حينه يشكِّلُ جُرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا تُوقَعُ عليه أيَّةُ عقوبةٍ أشدَّ من تلك التي كانت ساريةً في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي.

المادة 12.

لا يجوز تعريضُ أحدٍ لتدخُّلٍ تعسُفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخصٍ حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّلِ أو تلك الحملات.

المادة 13.

- (1) لكلِّ فردٍ حقٌّ في حريَّةِ التنقُّلِ وفي اختيار محلِّ إقامته داخل حدود الدولة.
- (2) لكلِّ فردٍ حقٌّ في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.
- (3) اللاجئين الإتربيين لهم الحق ات يعودوا إلى أوطانهم بإرادتهم الحرة.

المادة 14.

- (1) لكلِّ فردٍ حقُّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتُّع به خلاصاً من الاضطهاد.
- (2) لا يمكن التدرُّعُ بهذا الحقِّ إذا كانت هناك ملاحقةٌ ناشئةٌ بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 15.

- (1) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.
- (2) لا يجوز، تعسُفاً، حرمانُ أيِّ شخصٍ من جنسيته ولا من حقِّه في تغيير جنسيته.

المادة 16.

- (1) للرجل والمرأة، متى أدركا سنَّ البلوغ، حقُّ التزوُّج وتأسيس أسرة، دون أيِّ قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوُّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.
- (2) لا يُعقدُّ الزواجُ إلاَّ برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاءً كاملاً لا إكراه فيه.
- (3) الأسرةُ هي الخليةُ الطبيعيَّة والأساسيَّة في المجتمع، ولها حقُّ التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة 17.

- (1) لكلِّ فرد حقُّ في التملُّك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.
- (2) لا يجوز تجريدُ أحدٍ من مُلكه تعسُّفاً.
- (3) ينبغي أن تكون ملكية الأرض في القرية على اساس القوانين والعرف التقليدية الإرترية وأن لكل إرترية الحق في امتلاك الأرض.

المادة 18.

لكلِّ شخص حقُّ في حرِّية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

المادة 19.

لكلِّ شخص حقُّ التمتع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

المادة 20.

- (1) لكلِّ شخص حقُّ في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.
- (2) لا يجوز إرغامُ أحدٍ على الانتماء إلى جمعية ما.

المادة 21.

(1) لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرةً وإما بواسطة ممثلين يُختارون في حرية.

(2) لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.

(3) إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

المادة 22.

لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن تُوفّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية.

المادة 23.

(1) لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة.

(2) لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساوٍ على العمل المتساوي.

(3) لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشةً لائقةً بالكرامة البشرية، وتُستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

(4) لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

المادة 24.

لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصاً في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة.

المادة 25.

(1) لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

(2) للأمم والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين. ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار.

المادة 26.

(1) لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليم مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً. ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم. ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم. يجب أن تكون هناك مؤسسات متخصصة في تطوير القيادة.

(2) يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزِّز التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

(3) للأباء، على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم.

المادة 27.

(1) لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.

(2) لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه.

المادة 28.

لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظلَّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقُّقاً تاماً.

المادة 29.

- (1) على كلِّ فرد واجباتُ إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل.
- (2) لا يُخضع أيُّ فرد، في ممارسة حقوقه وحرّياته، إلاً للقيود التي يقرّها القانونُ مستهدفاً منها، حصراً، ضمانَ الاعتراف الواجب بحقوق وحرّيات الآخرين واحترامها، والوفاءً بالعدل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي.
- (3) لا يجوز في أيِّ حال أن تُمارَس هذه الحقوقُ على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 30.

ليس في هذا الإعلان أيُّ نصٍّ يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أيّة دولة أو جماعة، أو أيِّ فرد، أيِّ حقٍّ في القيام بأيِّ نشاط أو بأيِّ فعل يهدف إلى هدم أيِّ من الحقوق والحرّيات المنصوص عليها فيه.

المادة 31.

يجب على كلِّ إرتري ان يقبل، بأن غياب "العدالة" بجميع أشكالها (سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية، إدارية الخ...) تمثل السبب الأساسي والرئيسي الوحيد "لمشاكل" إرتريا. ومن ثم ، ينبغي لكل إرتري أن يتفق مع الحقيقة أن الحل الأساسي والجذري للأمراض الإرترية هو جعل "العدل" يسود على ربوع إرتريا.

المادة 32.

كل إرتري (شخص/فرد أو منظمة) يجب أن يحترم، يدعم ويحكم ب "حكم القانون".

المادة 33.

- (1) ينبغي على كل إرتري "أن يؤمن" و "يحترم" التعددية للشعب الإرتري.
- (2) يجب على الحكومة عدم الانخراط والتدخل في تطوير أشكال أو معايير القياس التي تحدد مسألة الهوية (الإثنية ، والعشائرية ، والقومية ، واسم وحجم المحافظات الخ...) للفرد أو المجموعة.

المادة 34.

يجب على كل كيان إرتري (فرد أو مجموعة منظمة) أن يلتزم بعدم السيطرة او استغلال على نتائج النضال من أجل التغيير الديمقراطي في إرتريا.

المادة 35.

كل كيان إرتري (فرد أو مجموعة منظمة) يجب أن يقبل ويحترم جميع اللغات/اللهجات الإرترية كـ "لغات وطنية" حتى الشعب الإرتري يبيت/يحصم الأمر من خلال وضع دستور وطني سليم يعبر عن ارادة الشعب... حتى تلك الحين على كل ارتري ان يقبل اللغتين التغرنية والعربية كـ"لغتين رسميتين أو لغات عمل".